اللجنة الدولية للحقوقيين

icj

مصر: يجب الإفراج عن ثلاثة وعشرين شخصاً موقوفين في سياق مظاهرة وإسقاط التهم الموجهة إليهم

جنيف ـ تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين بالافراج الفوري وغير المشروط عن ثلاثة وعشرين شخصاً، معظمهم مدافعين عن حقوق الإنسان، تم توقيفهم في ٢١ حزيران ٢٠١٤ في سياق مظاهرة سلمية في مصر الجديدة، القاهرة، وإسقاط التهم الموجهة إليهم.

وتلاحظ اللجنة الدولية للحقوقيين أن المظاهرة التي تم تفريقها بالقوة من قبل قوات الأمن ورجال في الزي المدني كانت قد نظمت للمطالبة بإلغاء القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بالاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات، وبالإفراج عن كل المعتقلين بموجبه.

وتم توجيه تهم إلى الثلاثة وعشرين معتقلا، بموجب نفس القانون، بالمشاركة في مظاهرة غير مرخص لها، وتخريب ممتلكات عامة واستعراض القوة بهدف إرهاب مواطنين. ولايزالوا معتقلين في انتظار محاكمتهم التي ستبتدئ في ١٣ أيلول ٢٠١٤.

يضع القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ قيودا واسعة على ممارسة الحق في التجمع السلمي ويعطي لقوات الأمن صلاحيات واسعة في تفريق المظاهرات، بما في ذلك استعمال القوة المميتة في حالات لا تكون ضرورية لحماية الحق في الحياة. وتعتقد اللجنة الدولية للحقوقيين أن هذا القانون لا يتوافق مع التزامات مصر الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة باحترام الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة، والحق في حرية التعبير والجمعيات والتجمع السلمي.

يارا سلام واحدة من بين الاشخاص الثلاثة وعشرين الذين تم إيقافهم في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠١٤ في مصر الجديدة، وهي تعمل مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وسئلت اثناء استجوابها من طرف الشرطة عن طبيعة عملها مع المبادرة المصرية.

وحتى الأن، فشلت النيابة العامة في تقديم أي دليل معقول لدعم التهم الموجهة إلى يارا سلام والموقوفين الأخرين، بما في ذلك إتلاف الممتلكات العامة واستعراض القوة بهدف "إرهاب المواطنين".

"تعتقد اللجنة الدولية للحقوقيين أن توقيف واعتقال ومتابعة يارا سلام والمعتقلين الآخرين الذين تم توقيفهم في ٢١ حزيران ٢٠١٤ في سياق مظاهرة سلمية في مصر الجديدة، كلها إجراءات تعسفية لأنها، من بين أمور أخرى، قائمة على قانون يجرم فعلياً التمتع بالحق في التجمع السلمي وممارسته،" أوضح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "على السلطات المصرية الغاء هذا القانون على وجه السرعة والإفراج عن كل الموقوفين بشكل تعسفي بموجبه، فوراً وبدون شروط."

للاتصال:
سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، ت: ٠٠٤١٢٢٧٩٧٣٨١٧
بريد إلكتروني: said.benarbia@icj.org